

ي لعل قضية تسهيل التجارة العالمية تكون هي أهم القضايا الجمركية المعاصرة على الإطلاق، وهي قضية قديمة وليست وليدة هذه الأيام تعود بداياتها إلي تلك المحاولات الحقيقية الجادة التي بدأ العالم بأسره القيام بها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ولكنها وأولات اتسمت جميعها بالفشل وعدم التوفيق، وبنهاية الحرب العالمية الثانية، ودخول دول العالم مرحلة البناء المؤسسي للعالم الجديد بعد الحرب بدأت مرة أخرى في واوله جادة لتجنب ويلات أي حروب أخرى، فقامت الأمم المتحدة في عام 5491 بالدعوة لعقد مؤتمر للتجارة والعمل لكي يتم وضع آليات مستقرة ونظم دولية متفق عليها للتجارة بين دول العالم، بما يضمن تفعيل حقيقي لمبدأ تسهيل وتيسير التجارة الدولية، وبانتهاء فعاليات المؤتمر في أكتوبر 5491 وإتفاق على ملف أول يتضمن الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 5491، وطالب بالعودة لمائدة المفاوضات، 21 إن المعارضة الكبيرة التي واجهتها هذه الإتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية من الكونجرس الأمريكي بحجة أن هذه المنظمة تسمح للحكومات بالتدخل الممار في حركة التجارة الدولية، وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية الرأسمالية أو اقتصاديات السوق الحر الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الأوساط الاقتصادية والتجارية تشير إلى أن الناتج القومي الأمريكي في ذلك الوقت كان يعادل ضعف الناتج العالمي كله . لذلك كان اعتراض الكونجرس الأمريكي في ذلك الوقت على ميثاق هافانا يبدو اعتراضاً منطقياً من وجهة نظر اللغة الاقتصادية الأمريكية . إلا أن العديد من الدول الصناعية في العالم آنذاك أولت هذا الميثاق اهتماماً كبيراً. خاصةً فيما يتعلق بإجراءات تحرير التجارة العالمية، وسعت دول العالم آنذاك إلى استكمال مفاوضاتها التجارية بعد ميثاق هافانا مباشرة، حيث بدأت المرحلة الأولى عقب الاعتراض الأمريكي مباشرة عام 5491 وامتدت لعدد من الجولات التجارية انتهت عام 5465، وقد اتسمت جولات المرحلة الأولى هذه بالتركيز على تحقيق تخفيضات في التعريفات الجمركية بين الدول المشاركة خاصة السلع والبضائع التي تدخل في التجارة بينها، حيث اهدت هذه المرحلة ظهور ا موعة الأوروبية والتي سعت إلى تكوين وحدة اقتصادية وتكامل سياسي بين الدول الأعضاء، وكانت هذه ا موعة قد أنشئت في الخمسينيات من القرن العشرين واتخذت بروكسل مقراً لها ، وهما على 21 الصعيد العام للجولات تعتبراً أهم جولات المفاوضات التجارية جميعها، فجولة كيندي كانت الجولة السادسة وسُميت بذلك الاسم لأن الرئيس الأمريكي هو الذي دعا لعقدتهما من خلال رسالته التي وجهها إلى الكونجرس عام 5461 ووافق الكونجرس بناء على هذه الرسالة على تفويض الرئيس الأمريكي في سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع ودعم التجارة الخارجية ، وبموجب هذا م منح الرئيس صلاحيات خفض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 15 % على جميع السلع والبضائع وقد أدى هذا إلى فتح باب المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية و اركائها التجاريين خاصة ا موعة الأوروبية ، وارتكت فيها عدد 71 دولة، وتركزت المناقشات حول موضوعات التخفيضات في التعريفات الجمركية ، وقد نجح ثلث تلك الدول في التوصل إلى خفض التعريفات الجمركية على بضائع وسلع تدخل في التجارة الدولية بقيمة م تقديرهما في ذلك الوقت بحوالي 95مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 95 % من التجارة الدولية وكان متوسط الخفض التعريفي متقارباً بين الدول حيث قررت كل من بريطانيا واليابان متوسط قدره 75% بينما بلء المتوسط في كندا 19 %، أما الجولة السابعة والتي سميت بجولة طوكيو فقد كانت بداية انطلاق حقيقية نحو تحرير التجارة العالمية حيث عُقدت في طوكيو وارك فيها عدد 551 دولة و كان الموضوع الأساسي كالعادة هو تخفيض التعريفات الجمركية على مزيد من البضائع والسلع، ولكن اهدت هذه الجولة للمرة الأولى تناول موضوع جديد هو القيود الغير الجمركية، ويمكن تقسيم هذه وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض • تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية. حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إدراك هذا الموضوع في المناقشات على مستوى الجات، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض العائد على أصحاب هذه الحقوق، و همكذا 23 انتهت الأربع سنوات الأولى من جولة أورجواي 5496 – 5445 دون التوصل إلى اتفاق يذكر، ومع بداية المفاوضات في جولة أورجواي الثانية عام 5445، و 15% من الكمية، البنك الدولي . منظمة التجارة العالمية . ومنذ الأول من يناير 7222 أصبحت منظمة التجارة العالمية الوريث الشرعي للجات (الإتفاقية العامة للتعريفات 24 بعد. ومن أجل تحقيق ذلك والبدء فيه سريعاً ، بادرت المنظمة إلى الدعوة للمشاركة في مفاوضات تسهيل التجارة الدولية منذ بداية عام 7222 ، واستمرت هذه المفاوضات بين الدول الأعضاء على مدار عدة سنوات، 1. تطوير وتحديث البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات بصورة عامة. 3. وهذه المحاور تتناول في تفصيلها كافة الجهات والمنظمات والوحدات الإدارية الحكومية وغير الحكومية التي لها علاقة بالتجارة الدولية ، ونلاحظ أن المحاور الثلاث تبدأ بكلمة (تطوير) بما يوضح أننا بصدد وضع منهجيات لرفع وزيادة ما هو كائن إلى أقصى ما يمكن أن نصل إليه من معدلات للتجارة بين دول العالم. بمعنى تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الدولية والمستندات تقديم المستندات، إجراءات النقل،

التأمين وغيرهما من الإجراءات المالية المتعلقة بمرونة عملية تدفق البضائع، وإلغاء المعوقات والقيود أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدخول في الأسواق من هذا يتضح أننا نسعى من خلال إجراءات تسهيل التجارة إلى تحسين وتطوير النمو الاقتصادي للدول، وتحسين ظروف المنافسة للمنتجين بهذه الدول، وفي الوقت نفسه يكون لكل دولة الحق في حماية نفسها من الأنشطة التجارية غير المشروعة. وهذا هو السبب الذي دفع منظمة التجارة العالمية إلى أن تطلب من كل دولة من الدول الأعضاء قائمة التخفيضات التعريفية والتي يستفيد منها كافة الدول ويترتب عنها بطريق مبادر زيادة كبيرة في معدلات التبادل التجاري الدولي. لقد بدأ استخدام مصطلح تيسير التجارة الدولية في أروقة منظمة التجارة العالمية منذ أضيفت مفاوضات تسهيل التجارة إلى أجندة منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 1996 لمواكبة سياسة الإصلاح الاقتصادي العالمي، النمو الاقتصادي والتجاري، معايير العمالة المركزية المعروفة دولياً، التجارة والبيئة، الخدمات والمفاوضات، وأخيراً موضوعات تسهيل التجارة الدولية}. إلا أنهم لم يمتثلوا لمعاملتها بصورة رسمية إلا عندما اتخذوا لسالعام لمنظمة التجارة العالمية قراراً في اهر يوليو 2114 ببدء المفاوضات الخاصة بتيسير التجارة كأحد الوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. وقد كان من اللافت للنظر أن الوفود التي اجتمعت لهذا الغرض ضم العديد منها ثلثين عن الإدارات الجمركية لهذه الدول من بين أعضائها وهو الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في واقعية هذه المفاوضات ونجاحها في الوصول إلى آليات عملية يمكن من خلالها دارات الجمركية المساهمة بقدر كبير في عملية تيسير التجارة الدولية، ويتضمن ما يسمى بملف يوليو قرار 27 وهو ما يشير في لفظ صريح إلى دعوة الدول الغنية والجهات المانحة إلى تقديم وبناء القدرات وبهدف ضمان تضامن أكثر، فإن الدول الأعضاء بالمنظمة عليها دعوة الجهات الدولية المعنية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والبنك الدولي بهدف تبني جهود متضامنة في هذا الشأن} 27 وهو ما يشير في لفظ صريح إلى دعوة الدول الغنية والجهات المانحة إلى تقديم كل المساعدة والدعم للدول النامية لتمكين الإدارات الجمركية بها من تفعيل وتنفيذ آليات تيسير التجارة الدولية بها. لقد كانت منظمة التجارة العالمية ذات رؤية مستقبلية واسعة حين دعت الإدارات الجمركية إلى المشاركة في تلك المفاوضات لأنها تعلم أن الجمارك هي نقطة الارتكاز التي تقوم عليها التجارة الدولية ، وأن تطوير العمل الجمركي،